

فقد يسر الله تعالى المقارنة بين النقول التي وردت في شرح محمد بن هادي -هداه الله وكف شره وظلمه عن المسلمين- على الإبانة الصغرى وبين النقول التي أوردها الحدادي عادل آل حمدان في تحقيقه، وقد تبين بعد المقارنة بما لا يدع مجالاً للشك أنه قد اعتمد في شرحه على تعليقات الحدادي عادل آل حمدان، والمقارنة قد كُتبت ووُثِّقَ ما فيها في قرابة الخمسين صفحة، وستنزل بإذن الله تعالى ليطلع عليها الإخوة الذين لا يزالون مغترين بال-"حافظ" محمد بن هادي، فهم المقصودون بالكتابة، ورجاؤنا أن يشرح الله صدورهم ليتركوا غلوهم فيه، ولكن لطول الكتابة ولقلة من ينشط لقراءة مثل هذا العدد من الصفحات أثرت ذكر نماذج يسيرة في صفحات قليلة تكون كالطليعة للكتابة الطويلة، حتى يدرك من لم يتمكن من قراءة الكتابة الطويلة وتأملها مدى اعتماد محمد بن هادي على عادل آل حمدان، وأثرت التنويع في ذكر النماذج،

فالنموذج الأول يبين شدة اعتماد محمد بن هادي على عادل آل حمدان في نقوله التي يذكرها، وهذا هو مقصود الكتابة الأكبر، وأكثر ما في الكتابة الطويلة إنما هو موضح لهذا الأمر، فلذا اقتصرنا على نموذج واحد لبيان في هذه الكتابة القصيرة، ومن شاء المزيد فليرجع إلى الكتابة الطويلة عند نشرها قريباً إن شاء الله.

والنموذج الثاني فيه بيان شيء من مقدار علمه بالمصطلح،

والنموذج الثالث فيه بيان اعتماده على عادل آل حمدان في تخريج الحديث، وكيف أنه وقع في قصور شديد في التخريج بسبب ذلك، وفيه بيان حقيقة ضبطه -وهو الحافظ العلامة- لسنن أبي داود، خاصة أنه الكتاب الذي كتب فيه رسالتيه العلميتين، ومع ذلك يفوته حديث في بدايات الكتاب -حديث رقم ٤٨٠-!

وهذان الأمران -بيان شيء من علم محمد بن هادي بالمصطلح، وشيء من ضبطه لكتاب أبي داود الذي تخصص فيه، بله غيره من الكتب- لم يأتيا قصداً، وإنما جاءا تبعاً أثناء تتبع النقول في دروسه في شرح الإبانة الصغرى، وإنما ذكرتهما هنا لكي لا تكون النماذج متشابهة في دلالاتها.

وأما النموذج الأخير فهو الخاتمة التي فيها تقييم النقول التي نقلها في شرحه للإبانة، والله المستعان.

وأخيراً: نسأل الله أن يهدي محمد بن هادي وأن يترك طعنه في إخوانه السلفيين وتتبع عوراتهم وأن يُظهر التوبة من ذلك -ومن سائر أخطائه التي انتشرت بين الناس مؤخراً- فقد قال صلى الله عليه وسلم: (يا معشر من آمن بلسانه ولم يدخل الإيمان قلبه، لا تغتابوا المسلمين ولا تتبعوا عوراتهم، فإنه من اتبع عوراتهم يتبع الله عورته، ومن يتبع الله عورته يفضحه في بيته) فهذه الأخطاء الجسيمة التي

وقع فيها محمد بن هادي ما كانت لتنتشر عنه لولا تطلبه لعورات إخوانه ليسقطهم بها، فهذه عاقبة طلب الزعامة يا دكتور! فضيحة في الدنيا، ونخوفك من عقوبة الآخرة، وقد صدق من قال من السلف: (من أحب الرئاسة طلب عيوب الناس)، فبادر يا دكتور بالتوبة قبل أن يُحال بينك وبينها، فاحتمال ذل التوبة خير من التماذي في الغي، وخير من احتمال الفضيحة التي توعد بها النبي صلى الله عليه وسلم من تتبّع عورات إخوانه، خاصة وأن كنانة غيرك من إخوانك الذين حاولت إسقاطهم لا تزال ملأى بما يسوؤك، وليست فارغةً ككنانتك، فمثلاً: من حضر شرحك على الحموية في دورة ابن القيم الثامنة رأى كيف أنك قد كنت كالقاريء لتعليقات محقق المتن "حمد بن عبد المحسن التويجري"!

ولعل هذا يوضح أن قولك في محاضرة الصمات: (واجعلونا في خلافتنا في الرجال كأئمة الحديث الأولين، أنت تزكي وهذا يجرح، والكتب تجمع، والمحققون يبينون لنا المصيب)! اهـ إنما أردت به محققي الكتب، لا العلماء المحققين الراسخين في العلم! ومن حضر عندك شرح كتاب البيوع من المحرر في كلية الحديث رأى كيف كنت عالية على شرح البلوغ لعبدالله الفوزان - رغم أنك إذا سئلت عنه هونت من شأنه!- ومن حضر شرحك للنسائي في الكلية رأى اعتمادك على شرح الشيخ الإثيوبي - رغم أنك إذا سئلت عنه هونت من شأنه!- ومن انفراج مسافة الخلف بين قول ابن هادي وعمله أنه قرر خطورة هذا الصنيع! حيث قال ابن هادي: (فبيحث الطالب عن المسألة ويأتيك كأنه هو ابن بجدها! وكأنه هو جذيلها المحكك وعذيقها المرجب، وكأنه الذي ابتكرها من عند نفسه، وكأنه هو الذي نظر في الأدلة فوصل إلى هذا القول وإلى هذا الاجتهاد الذي وصل إلى هذا الحكم فيه، وهذه بلية عظيمة ومصيبة عظيمة، وهي بداية الهلاك، والشر كله إنما دخل من هذا الباب..) اهـ^(١)

والله المستعان.

(١) من الدقيقة الثانية من هذا المقطع: <https://www.youtube.com/watch?v=VVEKbLwhIsU>

فلأجل ذلك عدت هذه المسألة في بعض كتب السنن سنن العقائد، كما هي
مذكورة أيضا في رسالة الإمام أحمد السنة، التي أرسلها إلى مسدد بن سرهد
البصري الحافظ الكبير المعروف، فهي شعار لأهل السنة والحديث، في مقابل
أهل الرأي والقياس.

قال قوام السنة الأصبهاني - رحمه الله - في كتابه الحجة في بيان المحجة -

المجلدين - قال: "رفع اليدين في الصلاة سنة مسنونة وهي من علامات أهل

السنة" يعني في مقابل أهل الرأي.

وقال الإمام أحمد - رحمه الله تعالى - لما قيل له أقوام يأمرونا برفع اليدين في

الصلاة، وأقوام ينهوننا عن رفع اليدين في الصلاة، فقال - رحمه الله تعالى

ورضي عنه - : "لا ينهك عنه إلا مبتدع" رفع اليدين متواتر؛ هذه السنة

● فبدأ بالنقل من عقيدة مسدد، وهذا نقله آل حمدان في الحاشية الثانية على مسألة ٣٣٩

● ثم نقل عن قوام السنة الأصبهاني، ولكن بالرجوع إلى كتابه نجد النقل هكذا: **ورفع اليدين في**

الصلاة [عند افتتاحها، وعند الركوع، وعند رفع الرأس] سنة مسنونة.. الخ، وفي الصوتية نجد أنه

قد قرأ النقل مرتين دون إشارة إلى أن في الكلام حذفًا، وهذا رابط الصوتية: <https://is.gd/Fci9ZG>

فما سبب هذا الاختصار الذي لم يشر لوقوعه؟

تعرف السبب إذا نظرت إلى كيفية نقل آل حمدان لهذا النقل، وهذه صورته:

قال قوام السنة الأصبهاني في «الحجة في بيان المحجة» (٤٩٨/٢): ورفع اليدين في
الصلاة .. سُنَّة مسنونة، وهي من علامات أهل السنة. اهـ

فهل عرفت سبب الاختصار؟

خاصة وأن هذا النقل هو النقل الذي يسبق النقل من عقيدة مسدد عند آل حمدان مباشرة،

وقبله مباشرة النقل عن أحمد الذي ذكره محمد بن هادي ثالثًا!

وقال أيضًا - رحمه الله -: " هؤلاء يكرهون ذلك " يعني: أهل الرأي، قالها وهو يتغيط كالمتغيط منهم، غضبان عليهم، قال: هؤلاء يكرهون ذلك " يعني: أهل الرأي، يكرهون رفع اليدين.

وقال الشافعي - رحمه الله - حينما سئل عن هذا قال: " هو تعظيم لأمر الله وزينة للصلاة واتباع للسنة "

وقال ابن سيرين - رحمه الله تعالى -: " هو من تمام الصلاة " وقال أيضًا: " هو شيء تزين به صلاتك " كل هذا أخرجه البخاري في رفع اليدين عن ابن سيرين ويذكرون " أن أبا حنيفة صلى وصلى إلى جنبه عبدالله بن المبارك - رحمهم الله - فقال ابن المبارك بيديه مكبرًا وأبو حنيفة بيديه في تكبيرة الإحرام، ثم جاء الركوع فكبر ابن المبارك ورفع يديه ولم يكبر أبو حنيفة؛ وجاء الرفع من الركوع فرع يديه ابن المبارك ولم يرفع أبو حنيفة " ابن المبارك من علماء السنة،

- فبدأ بنقل أحمد وهو آخر نقل للحمدان في حاشية المسألة ٣٤٠
- ثم ذكر نقل الشافعي وهو آخر نقل للحمدان من الحاشية التي قبلها
- ثم ذكر نقل ابن سيرين وهو قبل نقل الشافعي مباشرة
- ثم ذكر قصة ابن المبارك وهي عند آل حمدان في الحاشية الأولى لمسألة ٣٣٩

ثم نقل كما في التفريغ ص ٢٤ :

وسئل الإمام أحمد - رحمه الله - وهذا يُسأل عنه وبالأمرس سألنا عنه " سئل أحمد - رحمه الله تعالى - عن رجل يؤم قومًا يخالف في صلاته في أشياء يخالف أحاديث النبي - صلى الله عليه وسلم - مثل رفع اليدين فقال - رحمه الله -: " أخبره وعلمه " قيل له فإن أخبرته فلم يتنبه قال: إن أخبرته عن النبي - صلى الله عليه وسلم - فلم يقبل فاهجره "

وهذا النقل ذكره آل حمدان قبل النقل الثالث من نقول محمد بن هادي.

ثم قال - رحمه الله - " وَهُوَ زِيَادَةٌ فِي الْحَسَنَاتِ " وهذا قول الإمام أحمد -
رحمه الله تعالى - .

قول الإمام أحمد - رحمه الله - " وَهُوَ زِيَادَةٌ فِي الْحَسَنَاتِ " إذ نص على ذلك في
رسالته إلى مسدد بن المسرهد - رحمه الله - .

عند هذا الموطن ذكر آل حمدان عقيدة مسدد التي كان ذكرها محمد بن هادي سابقا

فالخلاصة: ذكر محمد بن هادي ثمانية نقول كلها ذكرها آل حمدان ،

انتهى الكلام على المسألة الأولى من الدرس الرابع وهي مسألة رفع اليدين ، وتبين أن كل النقول التي نقلها
محمد بن هادي في شرح المسألة قد أوردها آل حمدان في حاشية تحقيقه ،

والتطابق بين شرح محمد بن هادي وحاشية آل حمدان واضح ، ويزيد الأمر بيانا أن رضا نعسان قد حشى
على هذه المسألة حاشية طيبة من حيث النقول - وإلا فقد وهم في تخريج الحديث الأول - وليس فيها مما
ذكره عادل آل حمدان شيء ، وقد اتفقت نقول محمد بن هادي مع نقول عادل آل حمدان ولم ينقل شيئا مما
نقله رضا نعسان ، فهل هذه مصادفة؟! وهاك حاشية رضا نعسان :

[٢٨٦] لحديث أبي هريرة رضي الله عنه قال قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قام إلى الصلاة
رفع يديه مدا . رواه البخاري ٢١٨/٢ . ومسلم ٩٢/٤ . وأحمد وأصحاب السنن وابن الجارود
في « المنتقى » ورقمه ١٧٧ . قال ابن عبد البر : أجمع العلماء على جواز رفع اليدين عند
افتتاح الصلاة . وقال ابن المنذر : لم يختلفوا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يرفع
يديه إذا افتتح الصلاة . الفتح ٢١٩/٢ . وكذا قال النووي في شرح مسلم ٩٥/٤ .
وأما رفع اليدين عند الركوع ، وعند الرفع منه فهي سنة متواترة والبخاري جزء في هذا
الباب ، وحكى فيه عن الحسن وحמיד أن الصحابة كانوا يفعلون ذلك ، ولم يستثن الحسن أحدا
منهم ، وقال محمد بن نصر المروزي : أجمع العلماء على مشروعية ذلك إلا أهل الكوفة أ - ه -
الفتح باختصار ٢١٩/٨ - ٢٢٠ .
وقد روى هذه السنة عني النبي صلى الله عليه وسلم خمس وعشرون صحابيا ، كما نص على
ذلك الشوكاني : واعلم أن هذه السنة تشترك فيها الرجال والنساء ، ولم يرد ما يدل على الفرق
بينهما ، وكذا لم يرد ما يدل على الفرق بين الرجل والمرأة في مقدار الرفع . النيل ١٩٨/٢ .

النموذج الثاني: بيان شيء من مقدار علم محمد بن هادي بالمصطلح:

قال محمد بن هادي في الدرس السادس ص ٣١:

قد يقول قائل قال:- الإمام أحمد -رحمه الله-: "لا أعلم في هذا الباب حديثاً له
إسناداً جيداً"
نقول: صدق-رحمه الله- الحديث فيه ضعف، وهو يقول "لا أعلم حديثاً له إسناداً
جيداً"
والجيد: هو مرادف للحسن في رتبته؛ صدق؛ لكن بمجموع هذه الأحاديث
تثبت عن رسول الله- صلى الله عليه وسلم-

وقول محمد بن هادي -وهو دكتور في الحديث- أن الجيد مرادف للحسن في الرتبة غريب،

- فقد ذكر السيوطي في التدريب كلاماً لابن حجر والبلقيني وابن الصلاح فيه أن الجيد مرادف للصحيح، ثم قال: **إلا أن الجهيز منهم لا يعدل عن صحيح إلى جيد إلا لنكتة، كأن يرتقي الحديث عنده عن الحسن لذاته ويتردد في بلوغه الصحيح، فالوصف به أنزل رتبة من الوصف بصحيح، وكذا القوي.** اهـ، فتبين أن الجيد فوق الحسن ودون الصحيح، وقد قرر البقاعي في النكت الوافية قريباً مما في التدريب، وقد نقل الشيخ محمد علي آدم في شرح ألفية السيوطي ما في التدريب وارتضاه،
- وقد قال الإمام الألباني رحمه الله في الإرواء (٤٢٦) بعدما ساق سند حديث أبي رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقنت قبل الركوع: **(قلت: وهذا سند جيد رجاله كلهم ثقات رجال الشيخين، غير علي بن ميمون، وهو ثقة كما في التقريب)** فكيف تُفهم هذه العبارة على كلام محمد بن هادي؟!!

- وقد سئل العلامة الوادعي رحمه الله: قولهم: **(سنده جيد) هل يساوي الحسن أم هو أقل؟**

فأجاب: **بل هو أرفع، فهي رتبة بين الحسن والصحة كما ذكر هذا السيوطي رحمه الله تعالى في**

تدريب الراوي. اهـ (على هذا الرابط: http://www.muqbel.net/fatwa.php?fatwa_id=4385)، وكذا

قال الشيخ ربيع في تعليقه على النكت لابن حجر (١/٤٩٠).

- بل إن نفس عبارة أحمد التي علق عليها محمد بن هادي قد علق عليها النووي وابن الملقن بما يفيد أن الجيد بمعنى الصحيح!

فقد قال ابن الملقن في البدر البدر المنير (٢/ ٨٩-٩٠):

(ولتعلم أن النووي رحمه الله قال: «ليس في أحاديث التسمية (على) الموضوع حديث صحيح صريح» وكأنه تبع في هذه القولة قول الإمام أحمد فيما نقله الترمذي عنه: «لا أعلم في هذا الباب حديثاً له إسناد جيد» .

وقد ذكرنا من الأحاديث (ما) يستدل الفقهاء بمثله و (يستند) العلماء في الأحكام إليه، فليس من شأنهم أن لا يحتجوا إلا بالصحيح، بل أكثر احتجاجهم بالحسن، ولا يخلو هذا الباب (في) ذلك من حسن صريح، كما قدمته لك...) انتهى.

ولم أجد بعد البحث أحداً جعل الجيد مرادفاً للحسن إلا رجلاً مليبارياً اسمه عبدالرحمن عبدالكريم الزيد في بحث له بعنوان: (الحديث الجيد عند أهل السنن الأربعة) ومن قرأ بحثه يلمس مليباريته، وقد صدع بها في بحث له شارك به في ندوة في كلية الدراسات الإسلامية بدبي وهي الكلية التي يدرس فيها المليباري- بعنوان: (مناهج القدماء في التعامل مع السنة تصحيحاً وتضعيفاً)، ومما جاء في بحثه قوله: (وبيّنه ببيان واضح الشيخ الفاضل الدكتور حمزة بن عبدالله المليباري في كتابه الفائق (الموازنة بين المتقدمين والمتأخرين في تصحيح الأحاديث وتعليلها) وقد تطرق الشيخ الدكتور حمزة في كتابه لمسألة التفرد وتوسع في بيانها بالأمثلة بكلام جيد موثق قد استفدت منه) انتهى،

فهل أخذ محمد بن هادي التسوية بين الجيد والحسن من هذا المليباري؟ ذلك غير مستبعد، فها أنت تراه يتابع الحدادي عادلاً آل حمدان.

النموذج الثالث: بيان اعتماد محمد بن هادي على عادل آل حمدان في تخريج الحديث، وكيف أنه وقع في قصور شديد في التخريج بسبب ذلك، وفيه بيان حقيقة ضبطه -وهو الحافظ العلامة!- لسنن أبي داود، وهو الكتاب الذي كتب فيه رسالتيه العلميتين، ومع ذلك يفوته حديث في بدايات الكتاب حديث رقم ٤٨٠-!

قال في الدرس التاسع ص ٨:

باب أولى، وقد جاء ذلك عن أبي سعيد -رضي الله عنه- أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: ((أَيْحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَسْتَقْبِلَهُ رَجُلٌ فَيَبْزُقُ فِي وَجْهِهِ))، هل أحدٌ يحبُّ هذا؟! فكَذَلِكَ لَا تَحِبُّ لغيرك، قال -صلى الله عليه وسلم-: ((إِنْ أَحَدُكُمْ إِذَا قَامَ فَإِنَّمَا يَسْتَقْبِلُ رَبَّهُ، وَالْمَلَكُ عَنْ يَمِينِهِ، فَلَا يَبْزُقُ بَيْنَ يَدَيْهِ، وَلَا عَنْ يَمِينِهِ))، فنهى -صلى الله عليه وسلم- عن البزق في الصَّلَاة بين اليدين أمامك، لأنَّكَ مستقبلٌ ربَّكَ -جلَّ وعلا-، فلا تَبْزُقْ بين يديك، ولا عن يمينك إكراماً للمَلَكِ كذلك، وهذا حديثٌ حسن الإسناد، قد أورده الأئمة في النهي عن البزق بين اليدين أثناء الصَّلَاة في كتبهم، وقد خرَّجه أيضاً محمد بن نصر المروزي -رحمه الله - في كتابه "تعظيم قدر الصَّلَاة"، فلا ينبغي للمُسلم أن يَبْزُقَ في وجهه

ولعلك تلاحظ أنني لا أتتبع الأحاديث التي يوردها محمد بن هادي وأقارنها بالأحاديث التي يوردها آل حمدان، لأن احتمال الاتفاق في إيراد الأحاديث واردٌ جداً، ولعل قريبا منها آثار الصحابة، ولكن هذا الحديث لا بد من إيراده والتنبيه عليه، وذلك لأن حديث أبي سعيد قد رواه أبو داود برقم ٤٨٠ باختلاف في بعض ألفاظه، ورواه ابن خزيمة بلفظ ابن نصر، فعزوه لتعظيم قدر الصلاة تقصير، خاصة من محمد بن هادي الذي كانت رسالتاه العلميتان في كتاب أبي داود، فما سبب هذا التقصير؟

السبب أن عادلا آل حمدان لم يعزه في حاشية المسألة ٤٢٣ إلا لابن نصر! وأما أن يتواردا على هذا التقصير في العزو فهذا أمرٌ لا يدَّعيه أشد الناس مكابرة والله أعلم.

ومن باب ضم النظير إلى نظيره، فهناك ما كتبه الشيخ عبدالإله الجهني في الحلقة الثانية من حلقات الإبانة عن أوهام وأغاليط صاحب الكنانة، ضمن رده على بعض ما كتبه ابن هادي في ما سماه ب: "كشف النقاب" وفيه ما يُستدلُّ به على حقيقة علم ابن هادي بالتخريج:

https://f.top4top.net/p_10843hz071.png
https://a.top4top.net/p_1084doj971.png

النموذج الرابع: الخاتمة بعد استعراض كل دروس شرح الإبانة الصغرى للدكتور محمد بن هادي:

- ذكر محمد بن هادي ٧٢ نقلاً كلها ذكرها آل حمدان!
- وثلاثة نقول ذكرها آل حمدان على الصواب وأخطأ فيها محمد بن هادي، فأحدها سأل أحمد فيه أبا عمرو الشيباني، فجعل محمد بن هادي السائل أبا سفيان الثوري، والثاني من الرد على الإخنائي وجعله محمد بن هادي من الرد على البكري -ولعله سبق لسان-، والثالث من المدارج وعزاه محمد بن هادي لإغاثة اللفهان -ولعله سبق لسان أيضاً-.
- وذكر محمد بن هادي أربعة نقول ذكر آل حمدان بعضها
- وذكر نقلاً أشار إليه آل حمدان ولم ينقله، فنقله محمد بن هادي
- وذكر ٤ نقول لم يذكرها آل حمدان ولكن ذكرها رضا نعتان
- وذكر ١٣ نقلاً لم يذكرها آل حمدان ولا رضا نعتان، أربعة منها من كتابه: (الإقناع)، ومن ال (١٣) نقلاً ما هو في غاية الشهرة ولا يحتاج إلى تحضير، كقصة أحمد مع فقهاء بغداد، ومنها ما كان مشتهراً بين السلفيين في ذلك الحين بسبب الاشتغال بالرد على إبراهيم الرحيلي، كنقل شيخ الإسلام الذي ذكره محمد بن هادي في الدرس الثاني عشر وفيه تبديع مرجئة الفقهاء، فهذه ستة نقول -أي بمقدار النصف تقريباً مما زاده على المحققين- عرفت أسباب انفراد محمد بن هادي بها عن المحققين، ومن النقول ال (١٣) ما لا يضيف فائدة للدرس، كنقله عن الحسن: (إذا تجشأ أحدهم قال بمليء فيه: يا غلام هات لي هاضوما).
- ثم بقية النقول مفيدة، ولكن عددها لا يزيد على الستة نقول! في سبعة عشر درساً!!
- وقد تابع محمد بن هادي عادلاً آل حمدان في عزو حديث للمروزي وهو في أبي داود -الذي يفترض أنه اختصاص محمد بن هادي-
- وقد مرّت دلائل جلية على اعتماد محمد بن هادي على تعليقات آل حمدان -وربما زاد عليها شيئاً-.
- فما دام هذا هو الجهد الذي يبذله في تحضيره للدروس، فهل بقي شك في صحة قول العلامة الربيع عنه أنه كسول ما عنده إلا الثثرة؟!!